تعدد الدلالة في صيغة "فَعِيل"
الأسباب والدواعي

ا.د. خديجة زبار الحمداني
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات

المقـدمـة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة والسراج المنير محمد (صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين) وبعد

فإن موضوع بحثي هذا ، يندرج تحت عنوان (تعدد الدلالة في صيغة فعيل – الأسباب والدواعي ، وهو من الموضوعات المهمة ، لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بـ (الأبنية الصرفية) ، وما يعتريها من التغير في مجالات الكلام ، لأن العرب عندما نطقت بالبناء الصرفي في مجال معين، لم يكن استعماله مقصوراً في ذلك المجال ، إذ نراه ينتقل الى استعمال آخر في الكلام ، وهذه المسألة مهمة جداً وليست يسيرة في البحث ، لأن القواعد الصرفية قواعد استنتاجيه تحتاج الى الموروث اللغوي الفصيح لكي نصل فيه الى الغاية المرجوة ، ولاسيما أن الأمر يتعلق بـ (الدلالة) إذ إنها تكشف عن موضوعية الصيغ الصرفية، لأنها ظاهرة بحد ذاتها وان كانت لا تصدق على كل الأوزان الصرفية، إذ لها اعتبارات معينة تستطيع التحكم بكثير من الأوزان الصرفية وتجعلها محددة الاستعمال في الكلام فهي ليست دلالة افتراضية في علم اللغة، بقدر ما هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببنية الكلمة.

وقبل أن نفصل الكلام الى ذلك علينا أن نحدد مفهوم التحول لغة إذ هو (تَحَوّل عن الشيء زال عنه الى غيره، أبو زيد: حالَ الرجلُ يَحولُ مثل تَحَوَّل من موضع الى موضع. الجوهري: حال الى مكان آخر أي تَحَوَّل... وحال الشيءُ يَحَوَّل حَوْلاً بمعنيين: يكون تَغَيُّراً ويكون تَحَوُّلا...)[1].

نلحظ من معنى (التَحَوّل) لغة ، وهو التغيّر من مكان الى مكان آخر وهذا ما سنلاحظه في عدد من الأبنية الصرفية وما يتعرض له من تحوّل او انّ سبب هذا التحول هو (الدلالة).

وان التحول بهذا المفهوم يرتبط بـ(الدلالة)، أي يعني ان بنية صرفية بحد ذاتها تنتقل من مجالها العام في اللغة الذي قد يكون تحدد من خلال القياس او غير ذلك، الى مجال آخر وهذا ما يمكن أن نطلق عليه بـ (التحول الخارجي)، أي بنية بحروفها وحركاتها وسكناتها ، انتقلت الى استعمال دلالي آخر. وقد يحدث للبنية الصرفية تحول (داخلي)، وهذا يرتبط بالحروف والحركات، وهو تغير مقصود بالكلام ومجالاته كثيرة في الكلام، ولكن سأذكر بعضاً منها على سبيل التمثيل لا الحصر من ذلك ، ان للفعل الثلاثي المجرد في الكلام ستة أبواب تندرج تحتها ضوابط متعددة تنتظم من خلالها الأفعال في الكلام، من هذه الأبواب (الباب الثاني) (فعَل- يَفْعِلُ) وقد اندرجت تحته عدة ضوابط لتأخذ من خلالها الأفعال مجالها في الكلام ، ومن هذه الضوابط التي تسترعي الوقوف هو ان كل فعل (واوي الفاء) كان من هذا الباب قال ابن عصفور (فإن كل معتل الفاء بالواو مضارعه ابداً على يَفْعِل، بكسر العين بنحو (وَعَد – يَعِد) وَزَن يَوْزِن وتحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في يَعِد ثم تحمل في (أعِدُ- وتَعِدَ...)[2]. إن هذا الذي ذكره ابن عصفور على وفقَ القياس العام لها.

ان الفعل "وصل" فعل مثالي وان الأصل في مضارعه هو (يَوْصِل – يَفْعِل) إذ نلحظ ان التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنه الأقدمون والفعل المضارع ، ولكنه توافق لا يستمر لأن الفعل سيكون ثقيلاً في النطق فأدى ذلك الى حذف الواو من الفعل المضارع. قال سيبويه: "فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: يأجَل ويَيْجَل، كانت الواو مع الضمّة أثقل، فصرفوا هذا الباب الى يَفْعِل فلما صرفوه اليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء-فحذفوها، فهم كأنهم إنّما يحذفونها من يَفْعِل..."[3].

يلحظ من هذا ان الضرورة الصرفية هي التي أدت الى حذف الواو لصعوبة الانتقال من فتحة الى كسرة وبينهما واو ساكنة، إذ أن بقائها يؤدي إلى صعوبة في نطقها، ومما لاشك فيه ان التحول الذي طرأ على بنية الفعل لم يؤدِ الى تغير من دلالة البنية، إذ بقي الفعل على ما هو عليه من دلالة ،إذ يدل على (الحال او الاستقبال).

ومن ذلك أيضاً فعل الأمر من الفعل الجوف اليائي والواوي، إذ ان الميزان الصرفي لفعل الأمر يأتي على ثلاثة أوزان في الكلام هي (أفعُل – وأفعَل – وأفعِل) نحو (كَتَب – يَكْتُبُ – أكْتُب) و (ضَرَب – يَضْرِب – أضْرِبْ) و (عَلِم – يَعْلَم – أعْلَم) يلحظ من هذا اذا كان الفعل صحيح الأحرف ، فان التوافق حاصل بين الفعل وأحرف الميزان ، وهو أيضاً توافق لا يستمر ولاسيما إذا كان الفعل أجوفاً يائياً او واوياً. إذ يؤدي الى تحول في الميزان الصرفي. قال ابن جني: "...فالمطرد في بابه نحو قولك إذا أمَرت من (قام وخاف وباع – قُم وخَفْ وبِع) فهذا لا ينكسر في بابه وأصله (أقْوَم وأخْوَف وأبْيَع) فنقلت الحركة من العين الى الفاء وحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها وسقطت العين لسكونها وسكون اللام، فإذا قيل لك مثل هذه الأشياء من الفعل مثلت أصولها لان هذا التغيير الذي فيه مطرّد لا ينكسر فنقول في (قمْ – أفعَل) وفي (خَفْ – أفْعَل) وفي (بع – أفْعِل)

ويجوز أن تمثل فتقول: قم – قل وفي خَفْ – قل وفي بعْ فلْ" [٤].

نستخلص من كلام ابن جني، ان عدم حصول التوافق بين الميزان الصرفي العام لفعل الأمر والفعل الأجوف كان له ما يبرره، إلا أننا لو جعلنا الفعل (قام) على زنة (أفْعُل) على اعتبار ان (قام) أصل الألف فيها هي الواو لكانت النتيجة (أقوُم) لكان ثقيلاً على اللسان، فنتخلص من هذا الثقل، وذلك عن طريق الإعلال بالتسكين بين القاف والواو (أقْوُمْ) ويؤدي هذا الى التقاء الساكنين، فتحذف الواو لأنها حرف علة (أقْمْ) وبما ان ما بعده همزة الوصل أصبح متحركاً فقد انتفت الحاجة اليها فتحذف (قم) فيصبح وزن الفعل بعد ذلك (قُلْ).

والأمر نفسه يحدث مع الفعل المفتوح نحو (خاف) [خاف- يخاف-خوفاً، أفْعَل--- أخْوَفْ---أخْوَفْ --- أخَفْ ---خَفْ--- قلْ]

وكذلك يكون الفعل الأجوف البائي المكسور العين نحو (باع) [باع – بيع – أفعِل – أبْيِع – أبيْع ---أبع ---بعْ – قِلْ].

نلحظ إنّ هذا التحول الذي حصل لبنية الميزان الصرفيّ لفعل الأمر الأجوف كان مقصوداً لأنه لو لم يحصل هذا التحول لأدى الى التكلم بأفعال ثقيلة على اللسان. ولكن هذا التحول الدقيق الذي لاحظناه لم يغير من دلالة الفعل إذ بقي دالاً على (المستقبل).

وهذا الذي ذكرناه يمثل جانباً من جوانب التحول الذي قد يطرأ على بنية الكلمة وهو تحول مقصود له مبرر في الكلام، ولكن تبقى الكلمة على ما تحتويه من دلالة. والذي يمكن ان نطلقه عليه بـ (التحول الداخلي) وقد يحصل التحوّل بصورة كاملة للبنية، ولكن هذا التحول سيؤدي الى تغير في دلالة البنية وهو ايضاً مقصود في الكلام إذ ليس تغير اعتباطي بقدر ماله حاجة في الكلام وهذا سنلاحظه من خلال الأبنية التي طرأ عليها هذا التحول وقد اخترت في هذا البحث صيغة (فعِيل)، لأنها أخذت مجالات متعددة في الكلام وهذا ما سنلاحظه على النحو الآتي:

١ـ صيغة (فعِيْل) تكون مصدراً

ان صيغة (فعِيْل)، هي من الصيغ القياسية في الفعل اللازم (فعل) وان كان القياس العام للفعل اللازم (فعل) هو (فعول). قال سيبويه: "وأما كل عمل لم يتعدّ الى منصوب فانه يكون فعله على ما ذكرنا...والمصدر يكون فُعُول.. نحو قعَد قُعُودا او جَلسَ جُلُساً وسَكَتَ سُكُوتاً.. وقد قللوا في بعض مصادر هذا فجاءوا به على (فَعْل) كما جاءوا ببعض مصادر الأول على فُعُول.. نحو سَكَتَ سَكْتاً وعَجَزَ عَجْزاً.."[٥]. أي نفهم من كلام سيبويه ان صيغة (فُعُول) هي القياس العام لذلك الفعل، ولكن هذا القياس لا يستمر، إذ وُجدت (أوزان صرفية) حادت عن هذا القياس، وهذا الخروج كان مقصوداً، إذ ينتقل الى أبنية صرفية قد تحتوي على دلالة ومن هذه الأبنية صيغة (فعِيل)، إذ تكون قياساً عاماً لهذا الفعل إن كانت الأفعال دالة على صوت او سير. قال سيبويه: "...وقالوا وَجَبَ قلبه وَجِيْباً وَوَجَفَ وَجِيْفاً، ورسم البعير رَسِيْماً، فجاء على فعِيل كما جاء على فُعَال، وكما جاء فعِيْل في الصوت كما جاء فُعال، وذلك نحو الهَدِير، الضَجِيْج والقلِيْخ والصَّهِيْل والنَّهِيْق والشَّحِيْح ، فقالوا، قلخ البعير يَقْلَخُ قَلِيْخاً وهو الهدير..."[٦]. وقال ابن السراج "الضرب الأول: المتفقه في المصدر وهو ينقسم على سبعة أقسام: فُعَال..الأول: فُعَال لما كان داءٍ نحو: الشُكات... والثاني لما فتت نحو الحُطام، ...الثالث: لما كان صوتاً كالصّراخ والبُكاء وقد جاء الهَدِيْر والضّجِيْج..."[٧].

نلحظ من هذا الكلام ان هنالك صيغتان تدلان على الصوت هما – فُعَال وفعِيل.. قال ابن سيده: " ومما اجتمع فيه فعيل وفعال شَحيج البغل وشُحَاجَه، ونَهيق الحمار ونُهَاقه...زنبيح الكلب نُباحه وضَغيب الأرنب وضُغابها والأنين والأنَان والزَّحِيْر والزُحار فعِيْل وفُعَال أختان في هذا كما اتفق في الوصف طويل وطُوَال وخَفِيق وخُفاف..."[٨].

ويذهب الدكتور فاضل السامرائي الى ان صيغة (فُعَال) أبلغ من صيغة (فعِيل) وذلك لان مدة الألف أطول مدة الياء وان فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء، ونظير ذلك في الصفات (طويل وطُوَال) و (فُعَال) في الوصف أبلغ من (فعِيل) فطوال أبلغ من طويل وشجاع أبلغ من شجيع وكذلك القياس في المصدر، لأن الوزنين متفقان[٩].

٢ـ صيغة فعيل تكون صفة مشبهة

نلاحظ ان صيغة (فعِيْل) ودلالتها على الصوت او السير تتكون قياساً للأفعال اللازمة (فعَل) ولكنها لا تستقر على هذه الدلالة، إذ نراها أيضاً قياساً عاماً في الصفة المشبهة فيما كان على (فعِل- يَفْعِل) وتطرد اطرّاداً كبيراً في أفعال (فعُل – يَفْعُل)، قال سيبويه: "...هذا باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء اما ما كان حُسناً أو قُبحاً فانّه مما يبنى فعله على (فعُل – يَفْعُل).. وتجيء الأسماء على قبِيْح ، ووَسِيْم وجَمِيْل وشَقِيح ورَحِيْم"[١٠] ، وقال ابن سيده: "باب الخِصَال التي تكون في الأشياء وأفعالها ومصادرها وما يكون منها فطرة ومكتسباً، ويبدأ بالشيء في الفطرة ليفضلها، اما ما كان حُسناً او قُبحاً فانه ما يبنى فعله على (فعُل- يَفْعُل) ويكون المصدر فعَالا وفعَالة وفُعْلا... وتجيء الأسماء على (فعِيْل) وذلك قولك قبِيْح ووسِيمٌ وجَمِيْل وشَقِيع ودَمِيْم، وقالوا حَسَن فبنوه على (فعَل) كما قال (بَطل) ورجل قدَم وامرأة قدَمة يعني ان لها الخير فلم يجيئوا به على مثال جَريء وكَمِيء وشُجَاع وشَديد يريد ان الباب في (فعُل – يَفْعُل) ان يجيء على (فعِيْل وفُعَال) كقولك نَظُف يَنْظُف فهو نَظِيف (قبُح – يَقْبُح) فهو قبيح وجَمُل يَجْمُل فهو جَمِيْل وفعِيْل أكثر من (فُعَال)[١١]، وقد ذهب ابن قيم الى ان صيغة (فعِيْل) تكون وصفاً في المعاني التي لا تزول نحو قصيْر وجَمِيْل...[١٢].

نخلص من أقوال اللغويين ان صيغة (فعِيل)، أهم ما يميزها هو دلالتها على الثبوت واللزوم في الموصوف، وإنها اطردت في الباب الرابع (فعُل يَفْعُل) وذلك لان أفعال هذا الباب تدل على الطبائع او تكون قريبة من الطبائع فعندما نقول قصر زيد، دل على ان القصر هذا طبع خلقي فيه غير مكتسب اما فقه خالد الدرس، أي فهمه فتختلف عن (فقه خالد) أي صار فقيهاً، أي أصبح الفقه كالطبع وأسجيه لا يفارقه.

وإذا أريد المبالغة في الوصف في صيغة (فعِيل)، حولت الى صيغة (فُعَّال) وإذا أريد الإفراط في الدلالة في الوصف حولت الى صيغة (فُعَّال) بتضعيف العين. قال ابن جني: "(باب من قوة اللفظ لقوة المعنى... من ذلك قولهم رجل جَمِيْل ووَضِيء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا وضَّاء وجُمَّال فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه...، ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك فُعال... نحو طُوَال فهو أبْلغ معنى من طويل وعُرّاض، فانه أبلغ معنى من عَرِيض وكذلك خُفَّافٍ ، من خَفِيْف وقُلال من قلِيْل وسُرَّاع من سَرِيع فقُعُّال... وان كانت أخت فعِيل في باب الصفة فان فعِيلاً أخص بالباب من فُعَال، إلا تراه أشدّ انقياداً منه، تقول جَمِيل ولا تقول جُمَال، وبطِيء ولا تقول بُطَاء وشَدِيد ولا تقول شُدَاد... فلما كانت فعيل هي الباب المطرد وأريد المبالغة عدلت الى فُعَال فصارت فُعال بذلك فعَّالاً... والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله، أما فُعَّال فبالزيادة، وأما فُعَال فبالانحراف عن فعِيل..."[١٣]، وقال الرضي: "...قال سيبويه فُعَال بمنزلة فعِيل لأنهما أخوات في بعض المواضع نحو: طُوال وطويل، وبُعَاد وبَعِيد وخُفاف وخَفِيْف ويدخل في مؤنثه التاء كما يدخل في مؤنث فعيل نحو امرأة طويلة وطُوَالة، فلما كان بمعناه وعديله جمع على (فُعْلان وفُعَلاء) كما يجمع فعِيل عليهما هذا قوله: والظاهر انّ (فُعَالا) مبالغة (فعِيل) في المعنى، فطُوال أبلغ من طويل فإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت (طُوَّال)..."[١٤].

نلحظ من الذي ذكرناه ان صيغة (فعِيْل) ودلالتها على الثبوت في الوصوف ثبوتاً ملازماً، قد تتحول الى صيغ أخرى من اجل المبالغة في هذا الثبوت في الموصوف إذ تحولت الى صيغتين: فُعَال وفُعَّال...

٣- فعِيْل تكون بمعنى مَفْعُول

وتتحول صيغة (فعِيل) أيضاً الى صيغة (مَفْعُول) (في الدلالة على معناه، فعندما نقول مررت برجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح وامرأة قتِيْل ورجل قتِيل، فقد ناب جَرِيح وقتيل عن مَجروح ومَقتُول، وهذه المسألة ليست قياسية بل هي مقصورة على السماع. قال ابن عقيل: "...وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعِيْل عن مَفْعُول، ليس مقياساً خلافاً لبعضهم، قال في شرحه، او زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل ليس له فعِيل بمعنى فاعِل لم ينسب قياساً كعليم، وقال في باب التذكير والتأنيث، وصوغ فعِيل بمعنى مَفْعُول على كثرته غير مقيس فجزم أصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف..."[١٥].

يلاحظ من هذا انه ليس مقيساً، لأنه لا يطرد في كل الصيغ التي على زنة مفعول من الكلام، إلا في حدود معينة وتتمثل هذه الحدود ان صيغة مفعول التي تدل على الحدوث فقط، فمثلاً ان صيغة (مَكْتُوب) وان كانت على زنة (مَفْعُول) فإنها لا تحمل دلالة صيغة (فعيل) التي تعني الثبوت والاستقرار، وهي تماثل صيغة (فعِيل) في الصفة المشبهة وكما ذكر سابقاً فإنها تدل على الوصف الثابت في صاحبه او كالثابت طبيعة او كالطبيعة فنقول: هو طَوِيل او قصير وقبيح او جميل فهذه الصفات ثابتة في أصحابها، كالسجية فيهم إذ هي ترقى الى درجة الثبوت في أصحابها وأما (فعِيل) بمعنى (مَفْعول) فيدل على ان الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح له سجية او كالسجية او ثابتاً او كالثابت: فنقول (محمود) و (حميد) و (حميد أبلغ من محمود لأن حميد يدل على ان صفة الحمد له ثابتة وكذلك (الرجيم) أي الذي يستحق ان يرجم على وجه الثبوت)[١٦]، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ان صيغة (فعيل) في الوصف أبلغ وأشد من صيغة (مفعول)...قال ابن هشام: "وأقيم فعيل مقام مفعول لأنه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح من أثملته جريح، ويقال له مجروح..."[١٧].

أي عندما نقول شخص ما جريح ، أردنا من ذلك ان جرحه كان بليغاً، أما المجروح فانه يطلق على من جُرِحَ جَرْحاً صغيراً.

مما لا شك فيه ان صيغة (مَفعول) هي قياس عام للفعل الثلاثي، وهذا لا يعني ان نيابة صيغة (فعيل) عن (مفعول) فقط، بل تتحول صيغة (فعيل) الى معنى (مُفْعَل)، أي من غير الثلاثي من ذلك مما جاء في لسان العرب: "وأنشد الشعر وتَنَاشدوا انشد بعضهم بعضاً--- والنَشِيد فعِيْل بمعنى مَفْعَل... والنَشِيد الشعر المُتَنَاشَد بين القوم ينشد بعضهم بعضاً..."[١٨].

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه ان صيغة (فعِيل) بمعنى (مَفْعُول) اختلف عن صيغة (مفعول) في ثلاثة أمور هي:

١- الدلالة على ان الوصف قد وقع على صاحبه على وجه الثبوت او قريب من الثبوت، فأصبح فيه كأنه خلقة وطبيعة، فيكون (فعِيل) على هذا أبلغ من (مَفْعُول) في الوصف، فكَحِيل أبلغ من مَكْحُول، ودَهِين أبلغ من مَدْهُون وحَمِيد من مَحْمُود لأنه أثبت.

٢- لا يطلق وصف (فعِيْل) إلا إذا اتصف به صاحبه فلا يقال أسير إلا إذا أسر ولا جريح إلا إذا جرح في حين ان مَفْعولا قد تطلق على ما اتصف به صاحبه ولم يتصف بمعنى سيتصف به، فقد تطلق كلمة (مأسور) على من لم يؤسر بمعنى سيؤسر ومقتول على من لم يقتل بمعنى انه سيقتل.

٣- ان الوصف بفعيل أشد من مفعول، كما في جريح ومجروح وكسير ومكسور[١٩].

نستنتج من هذا ان العدول من صيغة (مَفْعول) الى صيغة (فعِيل) في كلام العرب لم يكن اعتباطياً، بل كان مقصوداً، هو للتحقيق صفة الثبوت والمبالغة في صيغة اسم المفعول التي لم نتمكن من الحصول عليها من صيغة (مَفْعُول) وأرى أنها استمدت هذه القوى من خلال حملها على صيغة (فعِيل) في الصفة المشبهة التي تعد أقوى صيغها في الدلالة على الوصف.

لقد جاءت صيغة (فعِيل) بمعنى فاعل في الكلام، ومما لا شك ان هذا التحول في صيغة (فعيل) الى صيغة (فاعل)، لكي تدل على الحدوث والتجدد، وقد جاء هذا من كلام العرب من ذلك (وقد ضَرَب بالقِداح والضريْب والضارب) المُوْكل بالقِدَاح، وقيل الذي يَضْرب بها. قال سيبويه: "وهو فعِيل بمعنى فاعِل هو ضَريب قداح، ومثله قول طريف بن مالك:

او كلّمَا وَرَدت عُكَاظ قبيْلَةٌ ... بَعَثُوا إليّ عَرِيفَهُم يَتوسَّمُ

أي يريد عَارفهم..."[٢٠]، أو (عسل ضَريب، مُستَضْرِبُ..)[٢١].

فقد جاءت هنا فعيل بمعنى مستفعل، وهو فاعل من غير الثلاثي من الفعل (استضرب) وقد اتخذ صفة الثبوت.

(وفي الحديث، العِرَافة حَقّ والعُرَفاء في النار، قال ابن الأثير العُرَفاء جمع عَرِيف وهو القيِّم بأمور القبيلة او الجماعة من الناس يَلي أمورهم ويتعرَّف الأمير منه أحْوَالهم، فعِيل بمعنى فاعِل..)[٢٢].

٤- فعيل تكون صيغة مبالغة

لقد ذكر السيوطي نقلاً عن ابي طلحة ان هذه الصيغة هي لما صار له كالطبيعة[٢٣]. أي ان هذه الصيغة قد نقلت من (فعِيل) صفة مشبهة، وهي كما تعرف تدل على الثبوت في الموصوف نحو نَحِيف وحَقِير وضَعِيف.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي ان تحول صيغة (فعِيل) من استعمالها الخاص بها كصفة مشبهة الى صيغة مبالغة أصبحت بهذا التحول تدل على معاناة الأمر وتكراره، حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه وطبيعة فيه كعليم هو لكثرة نظره في العلم وتبحره وأصبح العلم سجية ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه[٢٤].

وكذلك فان صيغة (فعِيل) إذ لحقها هاء التأنيث تتحول الى دلالة أخرى في الكلام وعليه فان صيغة (فعيلة) هي نفسها صيغة (فعيل) ولكن هذه قد لحقها (تاء التأنيث)، فغيرت دلالتها من الوصفية الى الاسمية، قال الرضي: "...وكذلك لا يقال فعْلى في جمع ما انتقل الى الاسمية من هذا الباب وهو ما دخله التاء، كالذبيحة، والأكيلة، والضحية، والنطيحة وإنما قلنا انتقلت الى الاسمية لان الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط الذي يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعد له من النعم، وكذلك الأكيلة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكيلة إذ أكل، بل الأكيلة مختص بالشاة...فهذه هي العلة في خروجها من مذهب الأفعال الى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه... والدليل عليه ان نحو الذبيحة والأكيلة ليست بمعنى اسم المفعول لان حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل، وأما ما لم يقع عليه فالظاهر ان اسم المفعول فيه مجاز، فالمضروب ظاهر، فيمن وقع عليه الضرب لا فيمن سيضرب او يصلح للضرب والأكيلة ما يعد للأكل وان لم يؤكل..."[٢٥].

نفهم من كلام الرضي ان دخول (تاء التأنيث) على صيغة (فعِيلة) قد حددّها بالاسمية، ودلالة أخرى لها ان الذبيحة ليست مماثلة للذبيح في المعنى، لان الذبيح هو ما ذبح، أي كان تحت تأثير الفعل، أما الذبيحة فهي ما أعدت للذبح، فقد تذبح حالاً ام مستقبلاً، قال سيبويه: "وتقول شاة ذبيح او ناقة كَسير، ونقول هذه ذبيحة فلان و ذَبِيْحتك وذلك انك لم ترد ان تخبر انها قد ذبحت، ألا ترى انك تقول ذاك وهي حية، فإنما هي بمنزلة ضَحيّة، ونقول شاة رَمِيّ إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت وقالوا بئس الرَّمية الأرنب، وإنما تريد بئس الشيء ما يُرمى فهذه بمنزلة الذبيحة.. وأما الذبيحة فبمنزلة القَتُوبة والحَلوبة وإنما تريد هذه ما يقتبون وهذه مما يحلبون، فيجوز ان نقول القَتُوبة ولم تقتب وركُوبة ولم تركب..."[٢٦].

نلحظ من هذا ان إلحاق التاء لصيغة (فعيل) جعلها تتحول من (الوصف) الى الاسمية و أصبحت صيغة (فعيلة) تختلف عن الأخرى من ناحيتين:

١- ان صيغة (فعيلة) تدل على الاسمية لا الوصف، وقد اكتسبت ذلك من خلال تاء التأنيث إذ حولتها من الوصفية الى الاسمية.
٢- ان (فعيل) يطلق على ما تصف به صاحبه، وان (فعيلة) فتطلق على ما اتخذ لذلك فالذبيح يطلق على ما ذبح والذبيحة لما اتخذ لذلك[٢٧].

٥- فعيل تكون جمعاً

تعد من صيغ جموع الكثرة، ولكنها ليست قياسية إذ هي سماعية فيما وردت عليه وقد عدها سيبويه جمعاً إذ قال: "هذا باب تكسير الواحد للجمع، وأما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان "فعْلا": فانك اذا ثلثته الى ان تعشره فان تكسيره (أفعُل)، ذلك قولك: كَلب وأكْلب... فإذا جاوز العدد هذا فان البناء قد يجيء على (فِعَال)، وعلى (فعُول)، وذلك قولك: كِلاب...وربما جاء (فعِيلاً) وهو قليل نحو: الكَليب والعَبيد..."[٢٨].

وهذا الوزن عند غيره اسم جمع. قال الرضي الاستربادي: "وأما نحو الكَليب والمَعيز فهي عند سيبويه جمع وعند غيره اسم الجمع ففعِيل في فعْل أقل من فِعَلة..."[٢٩].

و يخيل الي ان صيغة(فعيل) كجمع تعد لهجة لجماعة من العرب لأن سيبويه قد أشار في موضع آخر من الكتاب بعبارة (وسمعنا من العرب) نحو: "وسمعنا من

العرب من يقول: (قوم صُدْق اللقاء ولو احد صَدْق اللقاء... وقالوا عَبيد وعِباد كما قالوا: كَلِيب وكِلاب وأكْلب..."[٣٠].

وقد أشار المعجم الى جمع (فعِيل) يعد من الجموع العزيزة في الكلام على الرغم من الشعراء قد استعملوه في أشعارهم إذ جاء في اللسان: "...قالوا رجل عَبْد ولكنه استعمل استعمال الأسماء والجمع أعْبُد وعَبيد مثل كَلْب وكَلِيب وهو جمع عَزيز..."[٣١].

ملأنـــا البـــرَّ حتـــى ضـــاق عَنَّـــا ... ومَـــوجُ البحـــر نَمْلـــؤه سَـــفينا

وقال العجاج:

وَهـــمٌ رَعْـــلُ الآل أن يكونـــا ... بَحـــرا يَكْـــبُ الحـــوتُ والسَّـــفينا

وقال المثقب العبدي:

كأنَّ حُد وجَهُنَّ على سَفين...[٣٣].

٦- صيغة (فَعِيل) تصلح للمفرد مذكراً ومؤنثاً وللجمع بنوعيها

مما لا شك فيه ان مجيء صيغة (فعيل) في الكلام للمذكر والمؤنث، يعد من الأمور الكثيرة المجيء في الكلام لان صفة (فعِيل) من الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث في الاستعمال مثل ما نقول: "رجل جريح وامرأة جريح..." أما استعمالها للجمع والمثنى فإنه مقصور على ما ورد في الشعر ولا توجد كقاعدة ثابتة أشار اليها اللغويون في جواز ذلك، ومما وردت وقال كثير فيه:

ليـــاليَّ مـــن عَـــيْش لَهَونـــا بوَجْهـــهِ ... زَمانـــا وسُـــعدى لـــي صَـــديق مواصِـــل

وقال آخر:

فلـو انـك فـي يـوم الرَّخـاء سـألتني ... فِراقك، لم أبخَل، وأنتِ صَـديق

وقال آخر في جمع المذكر:

لعَمْري لِـئنْ كُنْـتُم علـى النـأي والنـوى ... بكُم مِثْلُ ما بي، إنكم لصَـديقُ

وقيل صديقه، وأنشد ابو زيد والأصمعي لقعنَب ابن ام صاحب:

مـا بـالَ قـوْم صَـديق ثـمّ لـيس لهـم ... دِين، ولـيس لهم عَقل إذا ائتُمِنـوا

وذكر صاحب اللسان ان صيغة فعيل تستعمل للمؤنث والجمع وللواحد سواء إذ قال:

"وقد يقال للواحد والجمع والمؤنث صديق. قال جرير:

وجاء أيضاً (والكليب والكالب): جماعة الكلاب، فالكليب كالعبيد وهو جمع عزيز، وقال يصف مفازة:

كأن تجاوب أصْدائها مُكاءَ المكلب يَدعو ... الكَليب[٣٢]

وجاء أيضاً: "...سفينة فعيلة بمعنى فاعلة كأنها تَسْفِنُ الماء أي تقشره و الجمع سفائن وسُفُن وسَفِيْن. وقال عمرو بن كلثوم:

فيه صيغة (فعيل) مستعملة على النحو الذي ذكرنا وما جاء في المعجم نحو "...وقد يكون الصديق جمعاً، وفي التنزيل العزيز { فما لنا مِنْ شَافِعين ولا صَديقٍ حَمِيم} (الشعراء ١٠١)، ألا تراه عطفه على الجمع.

وقال رؤية:

دعها فما النَّحويّ من صَديقها ... والأنثى صديق أيضاً. قال جميل:

كأن لم تُقاتِل يا بُثَينُ لو إنهـا ... تُكَشَّـفُ غُمَّاهـا، وأنـتِ صَـديق

نَصَبْنَ الهَوى ثم ارْتَمَيْنَ قلوبَنـا ... بـأعين أعـداءٍ، وهـن صَـديق

أو أنـس، أمّـا مـن أرَدْنَ عنـاءَه ... فعـانٍ ومـن أطْلقتـه فطليـق

وقال يزيد بن الحكم في مثله:

وَيَهْجُرْنَ أقواماً وهُنّ صَديق..."[٣٤].

وتلخيصاً لما ورد في بحثنا هذا: ان الأبنية الصرفية في الكلام تتحول من مجالها الأساسي الذي يرتبط ضمن أبنية صرفية معينة، ولاسيما ان هذه الأبنية استعمالها واضح في الكلام ومستقرة فيه، لكن لاحظنا ان هذا الاستقرار لا يستمر إذ تتحول الى مجال آخر يأخذ إبعاداً جديدة، وهذا التحول كان لغاية مهمة إذ يتحول البناء الى بناء يحمل دلالة جديدة ويستعمل استعمالاً آخر في الكلام يختلف عن الدلالة الأولى وان يرتبط بها بعض الشيء لان الدلالة كما ذكرنا سابقاً لها تكشف عن خصوصية الصيغ الصرفية إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية الكلمة. إذ

تجعلها تأخذ مجالاً جديداً في الكلام. وان كان هذا لا يصدق على جميع الأبنية الصرفية، وظاهرة التحول في الأبنية الصرفية، تعد من الظواهر المهمة في الكلام ويمكن ان نراها ان تصدق على أبنية كثيرة في الكلام، لنحقيق الغاية المرجوة من ذلك، لأن البنية في العربية ليس حكراً على مجال معين. ولا يمكن ان تستقر على نمط واحد، إذ يمكن ان يطرأ عليها تحول داخلي وهذا التحول لتحقيق أبنية صرفية موافقة للذوق العربي السليم، لأن الخفة الصوتية ساعدت كثيراً على تحول الأبنية الصرفية من ناحية الحروف والأشكال. وقد يصيب البناء تغير يطلق عليه بـ (التحول الخارجي)، إذ يتحول البناء بكامله من استعمال دلالي سنه الأقدمون وهو واضح في الكلام، لاستعمال دلالي جديد يختلف عن الأول، وذلك لتحقيق غاية جديدة لا يمكن التغاضي عنها. وأخيراً ان ظاهرة التحول تشكل مجالاً كبيراً في الكلام، وهذا الذي ذكرناه يمثل جانباً يسيراً من الأبنية التي أصابها التحول، فقد ذكرنا ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر لضيق المقام.

ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم
٢- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، ١٩٦٣، مصر.
٣- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٨م، بيروت.
٤- بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزيه، دائرة الطباعة المنيرية، مصر.
٥- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، مشروع النشر العربي المشترك- الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة ، مصر ١٩٦٤.
٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة.
٨- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري على الفية ابن مالك وبهامشه حاشية للعلامة يسن بن زين الدين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
٩- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
١٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٨، مطبعة السعادة، ١٩٦٠م.
١١- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
١٢- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، تحقيق: السيد احمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة.
١٣- في تصريف الأسماء، الدكتور عبد الرحمن شاهين، منشورات مكتبة الشباب، مطبعة مختار، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٤- كتاب سيبويه، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٨٣م.
١٥- الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
١٦- الكليات، لابي البقاء، ط بولاق، الطبعة الثانية.
١٧- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦.
١٨- المخصص، ابن سيده، ذخائر التراث العربي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.
١٩- معاني الأبنية، الدكتور فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، ط١، ١٩٨١م.
٢٠- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.
٢١- الممتع في التصريف،لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوه، ط٣، منشورات دار الأفاق الجديدة، ١٩٧٨م.
٢٢- المنصف، شرح الإمام ابي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله امين، مطبعة البابي الحلبي، مصر ١٩٥٤م.
٢٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، للسيوطي، ط١، القاهرة، ١٣٢٧ م.

الهوامش

(١) لسان العرب (حول)
(٢) الممتع في التصريف ١/ ١٧٤.
(٣) الكتاب ٤/ ٥٢- ٥٣ .
(٤) المنصف ٢/ ١٠٨.
(٥) الكتاب ٤/٩ ـ ١٥.
(٦) الكتاب ٤/ ١٤.
(٧) الأصول ٣/ ٨٩، وينظر: أدب الكاتب، ٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٤.
(٨) المخصص ١٤/ ١٣٥.
(٩) ينظر معاني الأبنية/ ٢٨، وهذا الذي ذكره الدكتور فاضل مقتبس من الخصائص ، ينظر ٣/ ٢٧٠.
(١٠) الكتاب ٤/ ٢٨، وينظر: الصاحبي/ ١٩١-١٩٢.
(١١) المخصص ١٤/ ١٤٧-١٤٨.
(١٢) ينظر بدائع الفوائد ٢/ ٨٨، وينظر: التصريح ٢/ ١٤.
(١٣) الخصائص ٣/ ٢٧١.
(١٤) شرح الشافية ٢/ ١٣٦.
(١٥) شرح ابن عقيل ٣/ ١٢٨.
(١٦) ينظر معاني الأبنية ، ٦٠- ٦١.
(١٧) شرح شذور الذهب/ ١٠٤.
(١٨) لسان العرب (نشد).
(١٩) ينظر معاني الأبنية / ٩٣.
(٢٠) لسان العرب (عرف).
(٢١) لسان العرب (ضرب).
(٢٢) لسان العرب (عرف).
(٢٣) ينظر الهمع ٢/ ٩٧.
(٢٤) ينظر معاني الأبنية / ١١٧.
(٢٥) شرح الشافية ١/ ١٤٢- ١٤٣.
(٢٦) الكتاب ٣/ ٦٤٧-٦٤٨، وينظر المخصص/ ٦، ١٥٥، والكليات/ ١٨٨.
(٢٧) ينظر معاني الأبنية / ٦٧.
(٢٨) الكتاب ٣/ ٥٦٧.
(٢٩) شرح الشافية ٢/ ٩٢.
(٣٠) الكتاب ٣/ ٦٢٨.
(٣١) لسان العرب (عبد).
(٣٢) لسان العرب (كلب).
(٣٣) لسان العرب (سفن) وينظر أيضاً لسان العرب (فسل).
(٣٤) لسان العرب (سفن) وينظر أيضاً لسان العرب (فسل).